



الجمعية العامة

اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف

الجلسة ٣٨٦

الأربعاء، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

المحاضر الرسمية

الرئيس: السيد سيك (السنغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نجتمع هنا، اليوم، في جلسة خاصة للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وفقا لأحكام القرار ٤٠/٣٢، بء، المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧.

يشرفني ويسعدني أن أرحب بمعالى السيد ميروسلاف لايتشاك، رئيس الجمعية العامة؛ وسعادة السيد سيباستيانو كاردى، رئيس مجلس الأمن؛ والسيدة أمينة محمد نائبة الأمين العام وممثلة الأمين العام؛ وسعادة السيد رياض منصور، المراقب الدائم عن دولة فلسطين لدى الأمم المتحدة وممثل الرئيس الفلسطيني محمود عباس في هذه الجلسة؛ والسيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية؛ والسيد أندرو غيلمور، الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان ورئيس مفوضية حقوق الإنسان في نيويورك. كما أرحب بسعادة السيد أمريث روهان

بيريرا، الممثل الدائم لسري لانكا ورئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، الذي سينضم إلينا في الجزء الثاني من هذه الجلسة.

وأرحب أيضا بممثلي الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني وبجميع من قبلوا دعوة اللجنة إلى الاشتراك في هذه الجلسة الخاصة. كما نعرب عن شكرنا الخاص للسيد سليل شطي، الأمين العام لمنظمة العفو الدولية، الذي تفضل بقبول دعوة اللجنة للاشتراك في هذه الجلسة وتوجيه رسالة بالنيابة عن منظمات المجتمع المدني الناشطة بشأن قضية فلسطين.

وأود الآن أن أدلي ببيان بصفتي رئيس اللجنة.

اليوم، وإذ نجتمع مرة أخرى لإظهار تضامننا مع الشعب الفلسطيني، نذكر ذكرى سنوية أخرى - الذكرى المثوية لوعد بلفور. والتزاما بمعالجة قضية فلسطين، قررت الجمعية العامة في

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1740327 (A)



السلام على أرض الواقع من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الروسي ومصر، على وجه الخصوص.

في هذا اليوم الدولي للتضامن، وباسم الشعب الفلسطيني والإسرائيلي، لنتعهد بألا يضعف عزمنا على تنفيذ جميع التدابير المتاحة لنا - المعنوية والدبلوماسية - تحقيقاً للهدف النهائي المتمثل في حل الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧. وعلى أي حال، أود أن أؤكد أن لجنتنا، من جانبها، وفقاً للولاية الممنوحة لها من الجمعية العامة، ستواصل تعزيز الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والاستقلال.

يشرفني الآن أن أعطي الكلمة لرئيس الجمعية العامة، السيد ميروسلاف لايتشاك.

السيد لايتشاك (رئيس الجمعية العامة) (تكلم بالإنكليزية): نحن هنا جميعاً للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على تنظيم هذه الجلسة الخاصة. في إطار التحضير لكلمتي، بحثت عن تعريف التضامن وقرأت أنه اتحاد ينشأ عن المسؤوليات والمصالح المشتركة.

مما لا شك فيه أنه تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية مشتركة تجاه الشعب الفلسطيني ولديه مصلحة مشتركة في التوصل إلى حل سلمي لهذا النزاع الطويل الأمد. لذلك من الواضح سبب وجودنا هنا، ألا وهو لإظهار تضامننا مع الشعب الفلسطيني. واليوم، سأتناول نقطتين رئيسيتين في هذا الصدد.

النقطة الأولى، أن نتمكن من إظهار تضامننا من خلال المساعدة الإنسانية. لا يمكننا تلبية احتياجات الشعب الفلسطيني فقط في الأيام الدولية أو في المناسبات السنوية،

القرار ١٨١ (د - ٢) المؤرخ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، تقسيم فلسطين بغية إنشاء دولتين متناحيتين ذاتي سيادة. ومع ذلك، فإن إحدى هاتين الدولتين - دولة فلسطين - لم تحصل بعد لا على الاستقلال ولا على السيادة على أراضيها.

وبينما تواصل الجمعية العامة التأكيد سنوياً بصورة قاطعة على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، كيف يمكننا ألا نأسف على حجم العمل الذي لا يزال يتعين القيام به لكي يتمكن الشعب الفلسطيني، بما في ذلك اللاجئين، من التمتع بحقوقه العالمية؟ وبصفتنا المجتمع الدولي، من واجبنا أن نبذل مزيداً من الجهود من أجل أعمال حقوقه، تمثيلاً مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويجب علينا أيضاً كفالة تحقيق رغبتنا الجماعية في مستقبل يعيش فيه الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي في سلام وأمن دون خوف أو تخيز حتى لا يعاني جيل آخر من هذه المأساة.

غير أنه كان هناك، هذا العام، بصيص أمل في الجهود الرامية إلى تعزيز المصالحة فيما بين الفلسطينيين، والوحدة بين السياسات الفلسطينية، وبالتالي نهاية للانقسام بين قطاع غزة والضفة الغربية. تلك هي خطوات إيجابية نحو معالجة التحديات العديدة، مثل الحالة الإنسانية الكارثية في قطاع غزة، وكذلك مواءمة وتعزيز المواقف الفلسطينية في سياق عملية السلام. ونرحب بالجهود التي تبذلها مصر في هذا الصدد. ونحث السلطات الإسرائيلية، علاوة على ذلك، وفقاً لالتزاماتها، على اغتنام هذه الفرصة للانضمام بشكل بناء إلى تلك العملية باتخاذ تدابير حاسمة لتعزيز السلام.

ومن الضروري أن تترجم المصالحة الفلسطينية إلى عملية السلام تركز على تحقيق النتائج استناداً إلى المعايير الراسخة، ووفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق للمجموعة الرباعية. وفي هذا الصدد، نؤيد ونشجع الجهود الجاري بذلها لإعادة إطلاق عملية

في عام ١٩٤٧، اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٨١ (د-٢). وشكّل ذلك القرار الأساس القانوني لإنشاء دولة إسرائيل، وكذلك دولة ثانية للشعب الفلسطيني. وفي السنوات الـ ٧٠ التي تلت ذلك، تحقّق أحد هذين العنصرين. وأعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الحل القائم على وجود دولتين هو الحل الوحيد للمسألة التي نسميها القضية الفلسطينية. إنّ تأييد ذلك الحل يعتبر أيضاً تعبيراً عن التضامن مع الشعب الفلسطيني.

هذا يعني تهيئة مزيد من الظروف التي تفضي إلى عملية سلام ناجحة. ولقد شهدنا أن بعض هذه الظروف قد بدأت تتبلور. إنني، بطبيعة الحال، أشير إلى الالتزامات الأخيرة بشأن المصالحة بين الفلسطينيين. لكننا بحاجة إلى أن نرى المزيد من تلك الظروف، بما في ذلك الوقف الفوري للتوسع الاستيطاني. وثمة ظروف ضرورية أخرى تشمل وقف وإدانة جميع أعمال العنف، بما في ذلك الإرهاب، فضلاً عن التحريض على ارتكاب هذه الأفعال.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أعود إلى تعريف التضامن. لتعريف ذلك، أود أن أشدد على أن التضامن لا يعني الموازنة. فنحن عادة ما نعرب عن تعاطفنا عندما لا يكون هناك شيء يمكن أن نفعله. ومع ذلك، عندما يتعلق الأمر بقضية فلسطين، تقع علينا مسؤولية ولدنا مصلحة. إنّ الشعب الفلسطيني لا يحتاج إلى تعاطفنا. إنه يستحق تضامننا.

لقد أتينا هنا اليوم للإعراب عن ذلك. بيد أن الأشخاص الذين بأمس الحاجة إلى ذلك التضامن لن يتمكنوا من سماعنا. فهم لا يجلسون بيننا. ولا يستمعون من الشرفة. إنهم على الأرض، كثيرون منهم في ظروف لا يمكننا تصورها. لذلك، على الرغم من أهمية كلماتنا في هذه القاعة، فإن أعمالنا خارجها ستتكلّم بصوت أعلى.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر رئيس الجمعية العامة على ملاحظاته المهمة. إنّ اللجنة ممتنة لقيادته للجمعية في

كتلك التي نحتفل بها اليوم. إنهم يطالبون باهتمامنا ٣٦٥ يوماً في السنة.

في الوقت الذي نتكلم فيه هنا، يحتاج الناس في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية إلى دعم ملموس. ومع ذلك، أود أن أركز على قطاع غزة، حيث الحالة خطيرة. إنّ الحصار المستمر جعل الناس يعتمدون اعتماداً تاماً على المعونة الدولية. ولقد تعثرت إعادة بناء البنية التحتية الحيوية. ولا يزال الاقتصاد ضعيفاً. ويوجد كثير من الناس فبأمس الحاجة إلى المساعدة الإنسانية، حيث أن النساء والأطفال يعيشون في ظروف صعبة للغاية. إنّ قطاع غزة المكان الذي يوجد به أشخاص عاطلون عن العمل أكثر من أي جزء آخر من العالم تقريباً.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بجزيل الشكر لجميع الجهات الفاعلة والكيانات التي تواصل تقديم الدعم الإنساني للشعب الفلسطيني. ويشمل ذلك الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية. وتؤدي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى دوراً حيوياً. ويساورني القلق إزاء النقص الحاد حالياً في تمويل الوكالة الذي يبلغ ٧٧,٥ دولار مليون. وأشجع على مواصلة المناقشات بشأن طرائق التمويل. والأهم من ذلك، أود أن أعرب عن تقديري لجميع الدول الأعضاء التي تساهم طواعية في ميزانية الوكالة وعملها.

نعرف أن القضية الفلسطينية يمكن أن تثير المناقشات. ومع ذلك، عندما يتعلق الأمر بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، بوسع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تعرب عن تضامنهما بصوت واحد وما برح توافق الآراء في الجمعية العامة أساسياً في هذا الصدد. بيد أنني أود أن أشدد على أن مسؤوليتنا تجاه الشعب الفلسطيني تتجاوز الدعم الإنساني. وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية، وهي ضرورة تسخير التضامن الدولي لتيسير التوصل إلى حل سلمي للقضية الفلسطينية.

ختاما، سيواصل مجلس الأمن الإسهام في التوصل إلى حل عادل وسلمي ودائم من أجل تحقيق السلام والأمن اللذين يحتاجهما الشعبان الإسرائيلي والفلسطيني ويستحقانهما.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر رئيس مجلس الأمن على بيانه الهام الذي يؤكد مجددا استمرار المجلس في التزامه الكامل بتحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط على أساس رؤية دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

أعطي الكلمة الآن لنائبة الأمين العام.

نائبة الأمين العام (تكلمت بالإنكليزية): سأبدأ ملاحظاتي برسالة من الأمين العام، الذي كان يود أن يكون حاضرا هنا.

إن القضية الفلسطينية ترتبط ارتباطا وثيقا بتاريخ الأمم المتحدة وهي إحدى أطول المسائل غير المحسومة المدرجة في جدول أعمال المنظمة. فبعد مرور سبعين عاما على اتخاذ قرار الجمعية العامة ١٨١ (2-د)، لم تخرج بعد دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة إلى حيز الوجود جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل. إنني مقتنعة بأن حل الدولتين المعترف به بموجب ذلك القرار هو الأساس لتحقيق سلام عادل ودائم وشامل بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ومن شأن حل الصراع أن يعطي أيضا زخما لتحقيق قدر أكبر من الاستقرار في جميع أنحاء المنطقة.

في آب/أغسطس الماضي، وخلال زيارتي إلى إسرائيل وفلسطين، أعاد قادة الجانبين تأكيد التزامهم بالسلام عن طريق التفاوض. ولقد شجعتهم على إظهار هذا الالتزام بشكل ملموس، وتهئية الظروف للعودة إلى مفاوضات مجددة. وينبغي لجميع الأطراف أن تقوم بتسخير التطورات الإيجابية الأخيرة بشأن الوحدة فيما بين الفلسطينيين لتحريك العملية في الاتجاه الصحيح.

معالجة الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي الشرق الأوسط ككل.

يشرفني الآن أن أعطي الكلمة لرئيس مجلس الأمن، السيد سياستيانو كاردي.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على دعوتي لمخاطبة جلسة اليوم بصفتي رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. لقد أبقى مجلس الأمن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، قيد نظره. ويواصل المجلس الاستماع إلى إحاطات إعلامية شهرية من المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ومن إدارة الشؤون السياسية، ويعقد مناقشات مفتوحة بشأن هذا البند من جدول الأعمال على أساس فصلي، ويتلقى تقارير الأمين العام في شكل إحاطات إعلامية يقدمها المنسق الخاص كل ثلاثة أشهر.

إنّ الحالة في الشرق الأوسط ما زالت أحد الشواغل الرئيسية بالنسبة لمجلس الأمن بسبب عدم إحراز تقدم في التوصل إلى حل عادل ودائم للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. ولا يزال المجلس ملتزما التزاما تاما بالتوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛ وما انفك أعضاء المجلس ينوهون ويشيدون بالدور الحيوي الذي تؤديه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، جنبا إلى جنب مع غيرها من منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية، بما في ذلك تلبية الاحتياجات الإنسانية الحيوية في غزة. ويعرب المجلس عن أمله في أن يواصل المجتمع الدولي، بما في ذلك الجهات المانحة غير التقليدية، دعم الوكالة في هذا الوقت العصيب.

إن هذا الواقع الذي لا يطاق يتطلب اتخاذ تدابير إنسانية واقتصادية وسياسية عاجلة لدعم السكان الفلسطينيين. ويجب ألا نتخلى عن النساء والأطفال والشباب.

يشكل التقدم الذي أحرز مؤخرا في النهوض بالوحدة الفلسطينية، ولا سيما العودة الكاملة لمعابر غزة إلى سيطرة السلطة الفلسطينية في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، تطورا بارزا في تنفيذ الاتفاق فيما بين الأطراف الفلسطينية الموقع في القاهرة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر. ومن الحيوي أن يعمل جميع أصحاب المصلحة بصورة جماعية وحازمة على الحفاظ على الزخم الإيجابي. وتمثل المصالحة خطوة أساسية لتحقيق الهدف الأوسع لدولة فلسطينية. وينبغي أن توفر الحكومة الفلسطينية للفلسطينيين الذين يعيشون في غزة الشعور الذي تشد حاجتهم إليه بأن فلسطين هي كيان واحد ويجب أن تظل كذلك، وتمكن سكان غزة من الحفاظ على كرامتهم الإنسانية والشروع في إعادة بناء حياتهم.

إن إنهاء الاحتلال وتحقيق حل الدولتين، يشكل السبيل الوحيد لتحقيق سلام دائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وليس هناك خيار آخر. وهذه هي الطريقة الوحيدة لتحقيق حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. وفي هذا اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، دعونا نؤكد التزامنا بجعل الرؤية التي تمت بلورتها قبل ٧٠ عاما حقيقة واقعة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر نائبة الأمين العام على تخصيصها وقتا ثميناً من جدول أعمالها الحافل بالأعمال، للمشاركة في هذه الجلسة الخاصة للجنة. وأود من خلالكم، سيدي، أن أعرب عن تقدير اللجنة الصادق للرسالة الهامة التي وجهها الأمين العام ورسالتكم الشخصية.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين لدى الأمم المتحدة.

”أكرر استعدادي للعمل مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجموعة الرباعية للشرق الأوسط والبلدان الأخرى في المنطقة، من أجل دعم عملية سياسية جادة تستند إلى جميع قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقات الدولية من أجل تحقيق الحل القائم على وجود دولتين، وإنهاء نصف قرن من الاحتلال والتوصل إلى حل لجميع مسائل الوضع النهائي. لقد آن الأوان لإنهاء النزاع عن طريق إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع دولة إسرائيل.“

أنتقل الآن إلى ملاحظاتي الخاصة.

منذ ٧٠ عاما، ونحن نجتمع يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر للإعراب عن دعمنا الثابت للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال وإقامة دولة فلسطينية لتسوية النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني تسوية نهائية.

يجب أن نواصل السعي بشكل جماعي إلى تحقيق ذلك الهدف. ويجب أن نركز على عكس مسار الوتيرة السلبية الحالية، وتعزيز الثقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين بأن المستقبل السلمي ممكن وقابل للاستمرار.

إن إنهاء النشاط الاستيطاني الإسرائيلي غير القانوني وهدم المنازل في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، أمر حاسم لبقاء دولة فلسطينية في المستقبل وتحقيق التطلعات الوطنية والتاريخية المشروعة لكلا الشعبين. ولا بد من القضاء على العنف والتحريض من أجل بناء الثقة.

وتظل غزة تعاني من حصار خانق، وهي في حالة طوارئ إنسانية مستمرة، حيث يعاني مليون فلسطيني من انخيار البنية التحتية وأزمة الكهرباء ونقص الخدمات الأساسية والبطالة المزمنة والاقتصاد المشلول، في ظل كارثة بيئية بدأت تتكشف معالمها.

وهو أمر أساسي لضمان حرية الشعب الفلسطيني والتوصل إلى حل عادل يرسخ السلام الحقيقي والأمن والتعايش بين الشعبين. وعلى مدى سبعين عاما، نظرت أمتنا إلى المجتمع الدولي لإنصافها، ودعم كفاحها العادل من أجل التحرر، ومع ذلك، ظل هذا الظلم لمدة سبعين عاما طويلا مستمرا بإضافة حصة يومية من الخسائر في الأرواح البشرية والعنف والمعاناة والمشقة والاضطهاد والاستعمار والسجن والحبس والعقاب الجماعي. وعلى الرغم من ذلك، فإن شعبنا حتى وإن ظل محروما من أبسط حقوقه الأساسية، بما في ذلك حقه في تقرير المصير، فإنه لا يزال مثابرا وملتزمًا بتحقيق السلام، وسيادة القانون وقرارات الأمم المتحدة باعتبارها الطريق إلى تحقيقها.

وفي هذا العام، إنعكست مثابة شعبنا، في جملة أمور، في المقاومة السلمية التي يقوم بها شعبنا في القدس، مما أدى إلى تراجع إسرائيل عن القرارات التي اتخذتها لإحكام سيطرتها على الحرم الشريف، وكذلك الإضراب البطولي عن الطعام من قبل الأسرى الفلسطينيين وتجسّد أيضا في صمود شعبنا اليومي الملحمي في وجه هذا الظلم التاريخي والتحديات الهائلة التي يواجهها في ظل الاحتلال العسكري الأجنبي والحصار وفي المنفى. وفي هذا اليوم من كل عام، فإننا نقدر صمود الشعب الفلسطيني ونظهر الاحترام والتقدير، للحراك العالمي للتضامن مع قضيتنا العادلة والتي هي واحدة من أكبر حركات التضامن في الآونة الأخيرة، هذا التضامن المرتكز على المبادئ الأساسية المتمثلة في العمل والحرية والمساواة في الحقوق، والكرامة المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، إلى جانب أنها الهدف الثابت والمشارك للسلام، لقد وقف الشعب الفلسطيني جنبا إلى جنب، مع العديد من الدول ودعم نضالها من أجل التحرير، والاستقلال وقد شهدت تحقيق حريتها بانتهاء الاستعمار والفصل العنصري، في بلدانها بدعم من المجتمع الدولي.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم أن أقرأ رسالة الرئيس محمود عباس باسم السلطة الفلسطينية، التي وجهها إلى هذه الجلسة. (تكلم بالعربية)

قبل سبعين عاما، وفي مثل هذا اليوم، في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ١٨١ (د-٢)، والذي بموجبه تقرر وبصورة غير عادلة تقسيم فلسطين بدون موافقة شعبها، وضد إرادته متجاهلا بشكل صارخ حقه في تقرير المصير، وبعد مرور شهور قليلة على اعتماد هذا القرار، إقتلعت إسرائيل قسرا ثلثي الشعب الفلسطيني من أرضه، ودمرت أكثر من ٤٠٠ بلدة وقرية، الأمر الذي مهد الطريق لاستيلائها القسري على أكثر من ثلاثة أرباع أرض فلسطين، مما يتجاوز بكثير ما خصصه لها قرار التقسيم هذا، وفي عام ١٩٦٧، أي قبل ٥٠ عاما، إحتلت إسرائيل ما تبقى من أرض فلسطين والتي تشكل ٢٢ في المائة من فلسطين التاريخية، والتي تضم الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة.

وفي حين، تم إنشاء إسرائيل في عام ١٩٤٨، وأصبحت دولة عضوا في الأمم المتحدة، في الوقت الذي كان فيه الشعب الفلسطيني يعاني من تداعيات ومآسي النكبة، فإن القضية الفلسطينية بقيت من دون حل بعد سبعين عاما ولا يزال الشعب الفلسطيني ينتظر حريته واستقلاله واستعادة مكانته الشرعية بين الأمم، والتي طال انتظارها. ومهما كان الأمر مؤلما، فإن تذكر التاريخ والتفكير في هذه الحقائق، التي لا جدال فيها أمر أساسي في هذه الذكرى، وتستمر نكبتنا حتى يومنا هذا، مع استمرار الإمعان في تجريد الشعب الفلسطيني من ممتلكاته، وتشريده ولا يزال محروما من حقوقه غير القابلة للتصرف، وتطلعاته الوطنية. إن حل هذا الصراع، يتطلب تصحيحا لهذا الظلم الخطير، من خلال التمسك بحقوق الإنسان والقانون الدولي،

عام ١٩٦٧، فإن هناك حاجة ماسة إلى اتخاذ إجراءات حاسمة، ويجب على كل عضو في المجتمع الدولي أن يتساءل عما إذا كان قد بذل كل ما في وسعه لإنهاء سلب ممتلكات الفلسطينيين والاحتلال الإسرائيلي وإحلال السلام لجميع شعوب المنطقة. إننا نعتقد بأننا نستطيع، ويجب علينا، عمل الكثير.

”لا يمكن أن تبقى الانتهاكات الإسرائيلية بلا رادع، فهي تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وتهددا أكيدا للسلم والأمن الدوليين. يجب أن تحظى قضية فلسطين بمسؤولية الأمم المتحدة إلى حين حلها من جميع جوانبها، مع ضمان التزام جميع الدول باحترام القانون الدولي، وهذا يجب أن يترجم إلى عمل ملموس ومنسق.

”إننا نحثكم على التمسك بالتزاماتكم بعدم الاعتراف بالوضع غير القانوني الذي تخلقه سياسات وإجراءات إسرائيل في فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية؛ وندعوكم إلى عدم تقديم الدعم والمساعدة، التي من شأنها ترسيخ هذا الوضع والحفاظ عليه، وإلى التمييز بين إقليم السلطة القائمة بالاحتلال والأرض المحتلة من أجل ضمان المساءلة والمساهمة في إنهاء هذه الحالة غير العادلة.

”إن إنهاء إفلات إسرائيل من العقاب وحده يمهّد الطريق إلى تحقيق السلام. وفي هذا السياق، فإن العمل الفردي والجماعي يعتبر أمراً حيوياً لردع المزيد من الانتهاكات وضمان تحقيق العدالة لأجيال من الضحايا الفلسطينيين وإنقاذ الأجيال المقبلة من القمع والنفي القسري، والسماح لهم بتحقيق وجودهم وتقرير مصيرهم، وهذا من شأنه أن يفتح فصلاً جديداً يمكن فيه تحقيق سلام حقيقي ودائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وإشرفنا أن تقف هذه البلدان وشعوبها إلى جانب الشعب الفلسطيني اليوم، وهو يواصل نضاله من أجل إنهاء أطول احتلال أجنبي في العصر الحديث، واتخاذ مكانه العادل بين الأمم الحرة.

”وفي هذا اليوم، علينا التذكير بكلمات البطل نيلسون مانديلا، التي تتحدث عن عدم قابلية الحرية للتجزئة وتنص على أن: ’حريتنا غير كاملة دون حرية الشعب الفلسطيني‘. لم نتوقف أبداً عن السعي إلى حريتنا من خلال كافة الوسائل السلمية والسياسية والدبلوماسية والقانونية الممكنة. لقد مر ٢٤ عاماً على توقيع اتفاق أوسلو، واتفاقيات مؤقتة كان من المفترض أن تؤدي، في غضون خمس سنوات، إلى استقلال دولة فلسطين ومعاهدة سلام تعمل على تسوية جميع قضايا الحل النهائي. وقد اعترفنا بإسرائيل على حدود عام ١٩٦٧. وإلى يومنا هذا، ترفض إسرائيل التعامل بالمثل، ليس فقط رفض الاعتراف بدولة فلسطين، أو حتى مجرد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، بل أيضاً من خلال مواصلة أنشطتها الاستيطانية الاستعمارية على أرض دولة فلسطين المحتلة، في انتهاك صارخ لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني والقانون الجنائي وعرقلة استقلالنا.

”وفي ظل هذه السياسات والإجراءات غير الشرعية، التي يشجبها ويرفضها المجتمع الدولي باستمرار، بما في ذلك في قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الذي اتخذ مؤخراً، فإن إسرائيل ترسخ احتلالها بدلاً من العمل على إنجاءه، وتقوض حل الدولتين وتخلق أزمة وجودية للشعب الفلسطيني وتغلق آفاق السلام.

”في مواجهة ازدراء إسرائيل الصارخ للقانون وقرارات الأمم المتحدة والإجماع الدولي الذي طال أمده، حول معايير الحل العادل القائم على وجود دولتين على حدود

التاريخي الراهن، ولا سيما فيما يتعلق بالحرم الشريف، فإن إسرائيل تهدد بتحويل الصراع السياسي القابل للحل إلى واقع قائم على دولة واحدة، مع فصل عنصري أو حرب دينية لا تنتهي.

”إننا ملتزمون التزاما تاما بالقانون الدولي والشرعية الدولية وبالحل القائم على وجود دولتين على حدود ما قبل عام ١٩٦٧، ونحن لا نزال على استعداد لإعطاء كل فرصة للجهود الإقليمية والدولية، استنادا إلى المرجعيات الطويلة الأمد، لتحقيق سلام عادل. ولكن إذا فشلت الجهود في إيجاد هذا الحل، فإن الشعب الفلسطيني لن يكتفي، كما لن يقبل بالقهر والظلم كمستقبل له. وسيواصل شعبنا كفاحه المشروع من أجل تحقيق حقوقه غير القابلة للتصرف والسعي إلى تحقيق المساواة في الحقوق للجميع في فلسطين التاريخية من دون تمييز. ونؤكد، في هذه المناسبة، على أن نضالنا لم يكن موجها ضد اليهودية كديانة، لأننا نحترم جميع الأديان، ولكننا ضد الاحتلال الاستعماري لأرضنا وشعبنا وحرماننا من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقنا في تقرير المصير.

”وعلى الرغم من عقود من خيبة الأمل، فإننا لا نزال مقتنعين بإعمال القانون والمؤسسات الدولية، ودولة فلسطين ستواصل الانخراط في كافة الجهود لزيادة تعزيز سيادة القانون الدولي، بما في ذلك تعزيز مؤسساتها وتمكين شعبها، ولا سيما النساء والشباب.

”وفي هذا الصدد، فإن المصالحة الوطنية أولوية وستسهم في جهودنا لتوحيد الأرض والشعب الفلسطيني. وسنبذل قصارى جهدها لإنهاء الانقسام بجميع جوانبه، وضمان قدرة الحكومة الفلسطينية على الوفاء بمسؤولياتها في قطاع غزة والوفاء بواجباتها تجاه شعبنا. ونغتنم هذه

”إن تحقيق السلام من أنبل الغايات، وسنواصل السعي إلى تحقيقه، وقد تبيننا سويا مع الدول العربية والدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مبادرة السلام العربية، التي تنص على أنه بمجرد أن تنهي إسرائيل احتلالها وتنسحب من الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى، التي احتلتها في عام ١٩٦٧، سيتم تبادل الاعتراف وتطبيع العلاقات بين جميع دول المنطقة وإسرائيل.

”لقد أوفينا بالتزاماتنا بموجب خطة خريطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية وأيدها قرار مجلس الأمن ١٥١٥ (٢٠٠٣)، بينما تواصل إسرائيل انتهاكها لهذه الخطة إلى يومنا هذا. كما أيدنا جميع مبادرات السلام الأخرى، بما في ذلك المبادرة الفرنسية لإنفاذ الحل القائم على وجود دولتين والنهوض بالسلام، التي أفضت إلى عقد مؤتمر باريس. إضافة إلى مبادرة الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، ومبادرة الرئيس الصيني، شي جن بنغ، والجهود التي يبذلها رئيس الولايات المتحدة، دونالد ترامب، على أمل أن تؤدي هذه الجهود إلى اتفاق سلام تاريخي لتحقيق حل الدولتين، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، دولة فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن وحسن جوار.

”إلا أن القادة الإسرائيليين قد قاموا بتقويض كافة جهود السلام بشكل متعمد، مفضلين بدلا من ذلك الإعلان عن مواصلة التزامهم المطلق باستعمار أرضنا وإهانة شعبنا، على حساب السلام. ومن خلال محاولاتها لجعل احتلالها الاستعماري والعسكري أمرا لا رجعة فيه، ومن خلال عدوانها القاسي واستفزازاتها وتحريضها ضد الشعب الفلسطيني، بما في ذلك في القدس، وضد الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية وتقويض الوضع

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أود أن أطلب من السفير منصور أن ينقل خالص شكرنا وتحياتنا إلى الرئيس عباس على رسالته المهمة. وأود أيضا أن أؤكد للرئيس عباس، ومن خلاله للشعب الفلسطيني، التزام اللجنة الثابت بمواصلة جهودها، حسب التكليف الصادر عن الجمعية العامة، بغية التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير كدولة فلسطين مستقلة وعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة.

أعطي الكلمة الآن للسيد أندرو غيلمور، الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان ورئيس مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في نيويورك.

السيد غيلمور (الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان ورئيس مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في نيويورك) (تكلم بالإنكليزية): كما ذكر متكلمون آخرون، يصادف هذا العام السنة الخمسين لاحتلال الأراضي الفلسطينية، وخلال تلك الفترة، وسنة بعد الأخرى، رسمت تقارير الأمين العام والمفوض السامي لحقوق الإنسان صورة قائمة لنزاع أدت الانتهاكات الجسيمة للحقوق خلاله إلى استمرار دورة العنف، وسقوط ضحايا من الجانبين.

وتكشف هذه التقارير بانتظام محبط عن انتهاكات ترتكبها إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، فيما يتعلق بالالتزامات التي يملها القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولهذه الانتهاكات أثر بالغ على الحياة اليومية للفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي المحتلة. وعلى مر السنين، بات من الواضح أن الاحتلال هو مصدر كثير من انتهاكات حقوق الإنسان، وأن مناخ الإفلات من العقاب السائد فيما يتعلق بهذه الانتهاكات يشجع على المزيد من العنف. ولا تزال المستوطنات تتوسع، رغم إعلان الأمم المتحدة

الفرصة لتكرار الإعراب عن تقديرنا العميق لجمهورية مصر العربية لجهودها، ونناشد المجتمع الدولي مرة أخرى أن يساعدنا في رفع الحصار الإسرائيلي غير الإنساني وغير القانوني المفروض على قطاع غزة، وتقديم الدعم اللازم لمعالجة تداعيات الحالة الإنسانية الخطيرة هناك.

”وفي الذكرى المئوية لإعلان بلفور الذي لا يمكن تجاهله، وفي الذكرى السنوية للقرار ١٨١ (د-٢) وعشية ٧٠ عاما على النكبة، لا يزال ملايين اللاجئين الفلسطينيين يعانون في المنفى، بانتظار حل عادل لمخبتهم، وفقا للقرار ١٩٤ (د-٣). وبعد مرور أكثر من ٥٠ عاما على الاحتلال الأجنبي للضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة، فإننا ندعو مرة أخرى لتوفير الحماية الدولية لشعبنا وتطبيق قرارات الأمم المتحدة واعتماد التدابير الواجبة من قبل جميع الدول، بما يتفق مع التزاماتها الدولية للمساعدة في وضع حد لاستعمار إسرائيل واحتلالها لأرضنا.

”إن احترام القانون الدولي هو حجر الزاوية لتحقيق السلام، ولكن لا يمكن لهذا الاحترام ولا للسلام أن يتحققا من خلال الخطب وحدها؛ بل يتوجب أن تتطابق الكلمات والالتزامات مع إجراءات عملية من أجل تنفيذ القانون. وفي يوم التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني هذا، فإننا نشدد على أن هذه مسألة ملحة، ونحث على عدم ادخار أي جهد في هذا السبيل. وسنظل ممتنين للجميع الذين يدافعون بحزم ونبل عن القانون الدولي وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وتحقيق السلام. ونحن ننتظر اليوم الذي نحتفل فيه معا بحرية شعبنا في دولة فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية. ونرحب بكم جميعاً في مدينة القدس التي يتوافق اسمها الأصلي مع مدينة السلام.“

وهذا يشمل إنهاء الاحتلال... واحترام حقوق الإنسان هو السبيل الذي يؤدي إلى الخروج من هذا الصراع.“

وأختتم بنبرة أكثر تفاؤلاً، إن اتفاق المصالحة بين الفلسطينيين الذي رعته القاهرة مؤخراً هو خطوة هامة نحو معالجة أزمة الطاقة وآثارها المدمرة على غزة. ونأمل أيضاً أن يسهم ذلك في دفع العملية قدماً، حتى يتسنى للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة أخيراً أن يروا بعض الأمل في إنهاء الاحتلال القاسي الذي يترجم إلى قمع مستمر ومنهجي لكل حق من حقوقهم الإنسانية تقريباً.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد أندرو غيلمور على بيانه الهام وعلى العمل البالغ الأهمية الذي يضطلع به مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في دعم حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

سأعلق الجلسة الآن لبضع دقائق للسماح لبعض ضيوفنا بمغادرة القاعة. وبالإضافة إلى ذلك، أود، باسم اللجنة، أن أشكر مرة أخرى معالي رئيس الجمعية العامة، وسعادة رئيس مجلس الأمن، ونائب الأمين العام، والأمين العام المساعد لحقوق الإنسان على إسهامهم في هذه الجلسة الهامة، وعلى عبارات التضامن مع الشعب الفلسطيني.

علقت الجلسة الساعة ١١/٠٠ واستؤنفت الساعة ١١/١٠

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد أمريت روهان بيريرا، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة.

السيد بيريرا (سري لانكا) رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة **(تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أحاطب اليوم هذا الاجتماع

المتكرر عن عدم شرعيتها. وحرية التنقل مقيدة بشدة، ويتعرض العديد من الفلسطينيين للاعتقال والاحتجاز بصورة متكررة، ويحرمون من الحق في التنمية والتعليم والصحة.

والحصار المفروض على غزة مستمر، حيث دخل الآن سنته العاشرة. ونظراً لأزمة الكهرباء في الأشهر الأخيرة، يعيش سكان غزة في حالة لا تطاق، مع تفاؤل فرص الوصول إلى الرعاية الصحية والمياه النظيفة بشدة. وأدى تدهور الهياكل الأساسية، بسبب القصف المتكرر والقيود المفروضة على إعادة الإعمار، إلى زيادة تعقيد الأزمة.

وفي خضم هذه الأحداث، تتعرض جماعات حقوق الإنسان لهجمات متزايدة. ويجد المدافعون عن حقوق الإنسان الفلسطيني أنفسهم عرضة للاعتقال والاحتجاز جراء المشاركة في الاحتجاجات السلمية التي لا تزال مقيدة بشدة بموجب الأمر العسكري ١٠١. كما أن جماعات حقوق الإنسان الإسرائيلية، التي اتخذ العديد منها مواقف مبدئية وشجاعة بشأن حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، قد استهدفها التشريع والخطاب السياسي والجهود المتكررة لتقويض مصداقيتها وشرعيتها ووطنيتها.

وفي ظل هذا المناخ الذي فقد خلاله الكثيرون الأمل في المستقبل، لا تزال الأمم المتحدة تساعد الطرفين على تحقيق الوعد الذي طال انتظاره والقائم على وجود دولتين. وفي حزيران/يونيه الماضي، أكد المفوض السامي زيد بن رعد الحسين أمام مجلس حقوق الإنسان:

”أن الامتثال للقانون الدولي وضمن احترامه ليسا اختياراً: فهما شرط لا غنى عنه من أجل السلام... إن انتهاكات حقوق الإنسان ليست مجرد أعراض للنزاع، بل إنها تؤجج حلقة العنف المستمرة منذ نصف قرن حتى الآن. وكسر هذه الحلقة يقتضي معالجة الأسباب الجذرية.

من الجثامين الآن، فقد فُرضت شروط غير مقبولة للإفراج عنها، مثل حظر عمليات التشريح ووضع قيود على الشعائر الجنائزية. ووفقاً لشهادات استمعت إليها اللجنة الخاصة، شملت الممارسات الإسرائيلية أيضاً عمليات الاستيلاء على أراض بموافقة الدولة، وإضفاء الطابع القانوني بأثر رجعي على البؤر الاستيطانية، وهدم منازل الفلسطينيين والمباني ذات الصلة بموارد رزقهم، ورفض منح الفلسطينيين تراخيص للبناء، وفرض قيود على التنقل أو فرص كسب العيش، وانعدام المساءلة عن العنف الذي يمارسه المستوطنون. والأثر التراكمي لهذه التدابير على حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني يدعو إلى القلق الشديد.

وسنة تلو الأخرى، خلال معظم فترة النصف قرن التي انقضت منذ إنشاء اللجنة الخاصة، تؤكد المعلومات التي تتلقاها اللجنة اتجاهاً وأنماط انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالاحتلال وعلاقتها التي لا تنفصم بالمشروع الاستيطاني. وثمة مسألة ناشئة تثير القلق بشكل خاص، جرى توجيه اهتمام اللجنة الخاصة إليها، ألا وهي، تضاؤل الحيز الديمقراطي المتاح للمجتمع المدني، وبخاصة المنظمات الفلسطينية والإسرائيلية المحلية التي تعمل من أجل تعزيز حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة.

ويشمل تقرير اللجنة الخاصة (A/72/392) أيضاً الحالة في غزة، حيث دخل الآن الحصار الإسرائيلي البري والبحري عامه الحادي عشر. وكان تأثير أزمة الكهرباء على البنية التحتية الصحية والبنى التحتية للصحة العامة بالمتهاكة بالفعل إحدى أهم المسائل الرئيسية التي عُرضت على اللجنة. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كانت المستشفيات قد أُجبرت على تقليص خدماتها وأصبحت إمكانية الحصول على الرعاية الأساسية محدودة نتيجة للأزمة. كما يسلط التقرير الضوء على حالة حقوق الإنسان في الجولان السوري المحتل وأثر التوسع الاستيطاني.

الاستثنائي للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السيد فودي سيك، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، على دعوته الكريمة لي لمخاطبة الاجتماع الاستثنائي اليوم بصفتي رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة.

ويذكرنا اليوم الدولي للتضامن بالحاجة الملحة إلى إيجاد حل عادل وسلمي لقضية فلسطين، والأهم من ذلك، معالجة مخنة الشعب الفلسطيني وتلبية احتياجاته الإنسانية.

وفي عمان في وقت سابق من هذا العام، أحاط ممثلون عن المجتمع المدني وضحايا وشهود على الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، فضلاً عن رسميين فلسطينيين وموظفين من الأمم المتحدة، اللجنة الخاصة علماً بشأن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل. وقد وجهت هذه الإحاطات الإعلامية والشهادات انتباه اللجنة مرة أخرى إلى أعمال العنف والإهانات اليومية التي يتعرض لها الرجال والنساء والأطفال من الفلسطينيين، الذين لا يزال الاحتلال غير القانوني يؤثر على جميع جوانب حياتهم. إن للتوسع الاستيطاني أثراً مباشراً على تصاعد العنف في الأراضي المحتلة، وهو يسهم إلى حد كبير في زيادة عدد الإصابات في صفوف المدنيين، ومنهم الرضع. وقد جذبت هذه المسألة اهتمام اللجنة الخاصة بشكل خاص خلال السنوات الأخيرة، على النحو المبين في تقاريرها.

ولا مناص من أن يظل يساورنا شعور بالقلق العميق إزاء التقارير التي تفيد بأن عشرات الأسر الفلسطينية التي قُتل أفراد منها تُحرم من حقها في توديع موتاهم بشكل لائق وكرام نظراً لما يسمى بالشواغل الأمنية. وفي حين أفيد بأنه قد أُفرج عن العديد

في الختام، يجب أن تلهمنا قدرة شعب فلسطين على الصمود والتحمل. ومن المؤكد أنها يجب أن تُنشّطنا أيضاً وتدفعنا إلى العمل الآن. فهذا كفاح لا يسعه أن يخوضه بمفرده. إنه كفاح يجب أن نخوضه معاً كمجتمع عالمي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد بيريرا على بيانه الهام. وتقدير اللجنة أيما تقدير استمرار إسهام "اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة" في جلستنا هذه ومشاركة سري لانكا في أنشطة اللجنة باعتبارها مراقباً نشطاً.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ماجد عبد العزيز، المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة.

السيد عناني (جامعة الدول العربية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أتلو عليكم كلمة معالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

"تضامنا مع الشعب الفلسطيني وكفاحه المشروع وقضيته العادلة، تحيي دول العالم وشعوبه المحبة للسلام والمؤمنة بقضايا العدل والحرية، اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في كل عام تأكيداً على تضامنها مع الشعب الفلسطيني ودعماً لكافة حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف، وللإعراب عن رفضها لكافة أشكال الظلم الواقع على الشعب الفلسطيني جرّاء الاحتلال الإسرائيلي، وذلك تفعيلاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٠/٣٢ بء لعام ١٩٧٧ باعتباره ال ٢٩ من تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام يوماً دولياً للتضامن مع الشعب الفلسطيني من أجل استعادة حقوقه المشروعة، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية.

وبينما نتعهد اليوم بالتضامن مع الشعب الفلسطيني، أود أن أنوه مع التقدير العميق بالعمل الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لتوفير الرعاية وتقديم خدمات التنمية البشرية الحيوية والمساعدة الطارئة إلى أكثر من ٥,٢ مليون لاجئ فلسطيني منذ عام ١٩٥٠. وعمل الأونروا بحاجة إلى الدعم والمشاركة المستمرين من قبل الدول من خلال توفير الموارد الكافية والتي يمكن التنبؤ بها من أجل كفالة أدائها لولايتها القيمة جدا على نحو فعال.

وبصفتي رئيس اللجنة الخاصة، أكرر الدعوة إلى إيجاد حل عادل ودائم لقضية فلسطين وإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني. ويجب على طرفي النزاع تهيئة البيئة اللازمة لتيسير إحلال السلام. وثمة حاجة ملحة إلى اتخاذ تدابير لبناء الثقة المتبادلة، دعماً لجهود استئناف الحوار والمفاوضات الموضوعية. ويجب على إسرائيل حماية السكان المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة والكف عن الإجراءات التي تتعارض مع القواعد الراسخة للقانون الدولي والممارسة الدولية.

ونؤكد من جديد دعمنا لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) وقراري الجمعية العامة ٢٤٤٣ (د-٢٣) لعام ١٩٦٨ و ٤٠/٣٢ بء لعام ١٩٧٧، ولتنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة الأخرى المتعلقة بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في إقامة دولته وتحقيق حل الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧.

ومما يشجعنا أن شعب فلسطين، على الرغم من عقود من خيبة الأمل، ما برح رابط الجأش في تحليه بمعنوياته وقوة إيمانه بهدفه سعياً لنيل حقوقه المشروعة وأنه ما فتئ صامداً في وجه التحديات الكبيرة التي تواجهه. ويحدونا الأمل في أن يعمل الشعب الفلسطيني معاً من أجل الحفاظ على الوحدة الوطنية، وهي أمر حتمي لإنشاء فلسطين المستقلة وذات السيادة الكاملة.

الاعتراف بها، خاصة فيما يتعلق بمسعى الحصول على العضوية الكاملة في منظمة الأمم المتحدة.

”لقد شهدت بداية الشهر الماضي، وهو تحديدا شهر تشرين الأول/أكتوبر، حدثا هاما يبعث على الأمل، وهو إنجاز المصالحة الفلسطينية برعاية جمهورية مصر العربية. إن إنهاء حالة الانقسام وتحقيق المصالحة التي طال انتظارها يقطع الطريق على تحرب الحكومة الإسرائيلية من استحقاقات عملية السلام، ويفضح التبريرات الواهية التي تطرحها إسرائيل بغياب شريك فلسطيني للسلام. والمأمول هو أن تستمر مسيرة المصالحة ويجري الانتهاء سريعا من كافة المسائل العالقة، ذلك أنها تعد عنصر قوة رئيسي في الموقف الفلسطيني.

”بعد ٥٠ عاما من الاحتلال، تواصل إسرائيل تبني سياسة ممنهجة لتدمير حل الدولتين وإفشال فرص تحقيق السلام. ومن ذلك، الإمعان في النشاط الاستيطاني وابتلاع المزيد من الأراضي الفلسطينية رغم الإدانات الدولية المتواصلة والمتكررة فيما يمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي ولقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وآخرها قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) بتاريخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الذي أكد على أن كافة المستوطنات الإسرائيلية تعد غير شرعية وغير معترف بها من وجهة نظر القانون الدولي. كما تتماهى الانتهاكات الإسرائيلية في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقي، والاعتداء على المقدسات الإسلامية والمسيحية، وخاصة في المسجد الأقصى المبارك، فضلا عن الحصار الإسرائيلي الجائر غير القانوني وغير الشرعي المفروض على قطاع غزة لأكثر من ١٠ سنوات، إضافة إلى استمرار سياسة الإعدامات الميدانية وفرض الحواجز العسكرية، وكذلك

”إن شهر تشرين الثاني/نوفمبر يمثل أهمية خاصة لدى الشعب الفلسطيني، إذ يُذكر بحجم الظلم الذي وقع عليه والمآسي والمعاناة التي ظلت تحاصره لعقود طويلة.

”وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧، صدر وعد بلفور المشؤوم بإقامة وطن قومي لليهود على أرض فلسطين التاريخية.

”وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٧، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها ١٨١ (د-٢) بتقسيم فلسطين إلى دولتين، دولة عربية وأخرى يهودية. وقد قامت دولة إسرائيل بينما لم تقم بعد الدولة العربية الفلسطينية التي لا يمكن تحقيق العدالة والسلام بدون قيامها، وفق رؤية حل الدولتين التي تحظى بالإجماع العربي والدولي.

”في نفس تاريخ اليوم، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٢ بترقية مركز فلسطين إلى دولة لها صفة المراقب في الأمم المتحدة، بتصويت ١٣٨ دولة مؤيدة للقرار ١٩/٦٧، والذي جاء كخطوة هامة وضرورية تمهد السبيل للحصول على العضوية الكاملة. وقد تواصلت مظاهر تعزيز مركز فلسطين على الصعيد الدولي، وتضاعف الاعتراف على المستوى العالمي بحق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة. وهو ما ترجمه مؤخرا حصول دولة فلسطين على العضوية في منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول)، بتصويت ٧٥ دولة مؤيدة ل هذا القرار، الأمر الذي يعكس ثقة المجتمع الدولي وانتصاره للحق الفلسطيني. وفي هذا السياق، فإن الجامعة العربية سوف تستمر في دعم وتأييد كافة التحركات الدبلوماسية والقانونية الفلسطينية، والحراك العربي المنسق المشترك على الساحة الدولية من أجل ترسيخ الوضعية القانونية لفلسطين، وتوسيع دائرة

أن توسيع اللجنة الرباعية بإشراك الجامعة العربية من شأنه أن يسهم في تعزيز هذا المسار.

”في الختام، وفي اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، نوجه تحية إعزاز وإجلال وإكبار لهذا الشعب المناضل والبطل على صموده الأسطوري في ظل كل ما يتعرض له من ظلم ومعاناة، وما يتحملة من عذابات وما يقدمه من تضحيات. لقد آن الأوان أن تنتصر قوة القانون على قانون القوة، وأن ينال الشعب الفلسطيني حريته واستقلاله ويستعيد حقه في أرضه ووطنه“.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سعادة السيد عبد العزيز عناني على بيانه. وأرجو منه أن ينقل إلى سعادة السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، التقدير الصادق من جانب اللجنة لرسالته الهامة ولدعمه القوي لأنشطة لجنتنا. أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد شاهر عواودة، نائب المراقب الدائم عن منظمة التعاون الإسلامي لدى الأمم المتحدة.

السيد عواودة (منظمة التعاون الإسلامي) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتلو رسالة السيد يوسف أحمد العثيمين، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي.

”تشرف منظمة التعاون الإسلامي بمخاطبة هذا الاجتماع الهام احتفالاً باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وبهذه المناسبة، يسرني أن أعرب عن عميق تقدير منظمة المؤتمر الإسلامي للأمم المتحدة ومختلف اللجان والأجهزة التابعة لها على ما تبذله من جهود دؤوبة ترمي إلى تعزيز التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني ودعم حقوقه الوطنية المشروعة.

”إننا نجتمع للاحتفال بهذه المناسبة، التي تصادف هذا العام الذكرى المئوية الأولى لوعده بلفور المشؤوم، الذي يمثل بداية الظلم التاريخي الذي لا يزال الشعب

استمرار الانتهاكات بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

”إن لإسرائيل تاريخاً طويلاً من الاستهانة بالأمم المتحدة ورفض الالتزام بقراراتها، بل وتطاوها على أجهزتها. ورغم ذلك، تسعى إسرائيل، ولديها هذا السجل المخزي، للحصول على عضوية غير دائمة في مجلس الأمن المنوط به حفظ السلم والأمن الدوليين لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠. إن نجاح إسرائيل في هذا المسعى وفي تطبيع وضعيتها على الصعيد الدولي يمثل مكافأة صريحة للاحتلال، وتشجيعاً للدولة العربية على المضي قدماً في سياساتها لتدمير حل الدولتين. ويتعين أن تقف دول العالم التي تنشد السلام صفواً واحداً من أجل الحيلولة دون هذا الترشيح. إن جامعة الدول العربية تؤكد على رفضها الكامل لهذا الترشيح الإسرائيلي، وتدعو كافة دول العالم إلى إفشال هذا المسعى الإسرائيلي.

”إن انسداد أفق التسوية السلمية ينذر بعواقب وخيمة ليس على المنطقة فحسب، بل على العالم بأسره، وهو ما يتطلب إطلاق عملية تفاوضية جادة وفق آلية واضحة وإطار زمني محدد تفضي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقي. ونأمل أن تنجح الإدارة الأمريكية وغيرها من القوى الفاعلة في دعم هذا المسار، وأن تتواصل مساعيها جنباً إلى جنب مع كافة الشركاء الدوليين لتحقيق ذلك الهدف الذي طال انتظاره بإنهاء الصراع الممتد منذ عقود. وما زال يحدونا الأمل بإمكانية أن تلعب اللجنة الرباعية دوراً بناءً وأن تواصل الاضطلاع بدورها ومسؤولياتها سعياً لتحقيق السلام المنشود. وجامعة الدول العربية على استعداد كامل للتعاون معها لتعزيز فرص تحقيق هذا السلام. ولا شك

بموجب القانون الدولي وتحدد تحويل الصراع السياسي إلى حرب دينية بعواقب لا يمكن التنبؤ بها.

”إن منظمة التعاون الإسلامي تتابع ببالغ القلق استمرار سياسة بناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية. وقد حذرنا في العديد من المحافل الدولية من فشل المجتمع الدولي في محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عن عدم امتثالها لمبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. يمكن لذلك أن يقوض الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل عادل وشامل على أساس رؤية حل الدولتين. وفي ذلك الصدد، ندعو إلى ترجمة الإدانة الدولية للسياسة الإسرائيلية لبناء المستوطنات إلى تدابير عملية وفعالة تنفيذا للقرارات الدولية، ولا سيما قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، كجزء من دعم الجهود الرامية إلى تحقيق السلام.

”وفي حين نرحب بالتطورات الإيجابية المتعلقة بالمصالحة الوطنية الفلسطينية، بما في ذلك تولي حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية لمسؤولياتها في قطاع غزة، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم المصالحة الفلسطينية. وفي الوقت نفسه، نؤكد موقفنا من أن استمرار الحصار الإسرائيلي غير القانوني لقطاع غزة هو بمثابة عقاب جماعي وانتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني، يؤدي إلى عواقب إنسانية وخيمة بالنسبة للشعب الفلسطيني. يجب وضع حد لذلك الحصار.

”تكرر منظمة التعاون الإسلامي أيضا التزامها برسالة السجناء الفلسطينيين في مراكز الاحتجاز الإسرائيلية، بما في ذلك دعمها لصمودهم. وندعو إلى اتخاذ إجراءات فعالة للدفاع عن حقوقهم، وتدويل قضيتهم وحمل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على

الفلسطيني يشعر بتداعياته، الذي عانى، على مدى عقود، من الاحتلال والقهر والطرْد والتطهير العرقي. كما تأتي هذه المناسبة بعد مرور ٧٠ عاما على اعتماد الجمعية العامة لقرارها ١٨١ (د - ٢)، بخصوص تقسيم فلسطين. ”يبد أن دولة فلسطين لم تحقق استقلالها بعد ولا يزال الشعب الفلسطيني محروما من ممارسة حقوقه الوطنية المشروعة.

”بمذه المناسبة، فإن منظمة التعاون الإسلامي تؤكد من جديد المسؤولية التاريخية والقانونية والسياسية والأخلاقية التي يتحملها المجتمع الدولي لإيجاد حل عادل لجميع جوانب القضية الفلسطينية وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وتشمل تلك المسؤولية، في جملة أمور، ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، والاعتراف الكامل بدولة فلسطين، وضمان العدالة للشعب الفلسطيني، وتمكينه من ممارسة حقه في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣).

”وبينما نؤكد أن القدس الشرقية جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٦٧ وعاصمة دولة فلسطين، نشدد أيضا على المركز الديني للقدس والارتباط الأبدى للمسلمين في جميع أنحاء العالم بالمسجد الأقصى المبارك والمقدسات الإسلامية في تلك المدينة. كما نكرر دعوتنا المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير عملية وفعالة من شأنها أن تضع حدا للانتهاكات الإسرائيلية والممارسات غير القانونية الرامية إلى تغيير الوضع الجغرافي والديمقراطي في القدس الشرقية وما حولها. وهذه التدابير هي لاغية وباطلة

باسم مفوضية الاتحاد الأفريقي، أود أن أثني على اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على تنظيم اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني - وهو فرصة فريدة لإذكاء الوعي بشأن قضية فلسطين التي لم تحل بعد ولتأكيد تضامننا مع الشعب الفلسطيني مجدداً. وأود أيضاً أن أحيي سعادة السفير فودي سيك، الممثل الدائم للسنغال، على قيادته الممتازة للجنة.

إنني أحمل إليكم تحيات تضامن ودعم حارة من معالي السيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي.

ما فتئت منظمنا القارية تدافع عن قضية فلسطين بوضعها كأولوية على جداول أعمال جميع مؤتمرات القمة واعتماد القرارات والمقررات والإعلانات ذات الصلة كدليل واضح على تضامن الاتحاد الأفريقي ودعمه لقضية الشعب الفلسطيني. كما يشيد الاتحاد الأفريقي ويرحب باتفاق المصالحة الذي تم التوصل إليه في موسكو في وقت سابق من هذا العام، في كانون الثاني/يناير، فيما بين المنظمات الفلسطينية لتشكيل حكومة وحدة وطنية، بما في ذلك التوقيع مؤخراً على الاتفاق بين الفلسطينيين في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر.

ويعرب الاتحاد الأفريقي عن بالغ القلق إزاء الحالة الحرجة للاجئين الفلسطينيين. ووفقاً للتقارير الأخيرة، لا يزال الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين يقوض بشكل سلبي كل جانب من جوانب الحياة اليومية للشباب وسكان المخيمات، مما يؤثر على كل شيء من الأمن وحرية التنقل إلى سبل العيش والعمالة. وخلال العامين الماضيين، بصفة خاصة، لم يبرح اللاجئون الفلسطينيون يواجهون تحديات خطيرة فيما يتعلق بالحماية نتيجة استمرار الاحتلال والنزاع المسلح والتشريد، وينزلقون أكثر في مستنقع الفقر واليأس.

من الواضح أن الظروف على أرض الواقع لا تزال متقلبة، ولا تزال الحالة في القدس الشرقية والضفة الغربية تشكل مصدر

أن تحترم أحكام القانون الدولي الإنساني وصكوك حقوق الإنسان ذات الصلة.

”وتؤكد منظمة التعاون الإسلامي مجدداً تضامننا مع الشعب الفلسطيني وتحدد التزامها بدعم الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق السلام العادل والشامل، عملاً بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية. وتدعو أيضاً المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤوليته عن توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني والآليات لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. ويجب على المجتمع الدولي بدء عملية سياسية برعاية دولية متعددة الأطراف، بما يتفق مع الإطار الزمني المحدد، كمساهمة حقيقية في تعزيز وتنفيذ رؤية حل الدولتين، الذي نحدد التزامنا به.“

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد شاهر عواودة على بيانه الهام باسم منظمة التعاون الإسلامي الشريك النشط للجنة.

أعطي الكلمة الآن للسيدة لويز شارين بيلي، القائمة بأعمال بعثة المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، التي ستقرأ رسالة من معالي السيد موسى فقي محمد رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي.

السيدة بيلي (الاتحاد الأفريقي) (تكلمت بالإنكليزية): نجتمع اليوم، كما فعلنا في السنوات الـ ٤٠ الماضية، للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني دعماً للكفاح العادل للشعب الفلسطيني ودولة فلسطين في سعيهم من أجل استعادة حقهم المشروع في إقامة دولة فلسطين مستقلة تعيش في سلام داخل حدود حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

موروس، رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية، باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

السيد سواريث مورينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية)
(تكلم بالإسبانية): بداية، أشير إلى أنني أدلي بنسخة مختصرة من بياني الكتابي.

يشرف فنزويلا أن تأخذ الكلمة بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز في هذا الاجتماع الرسمي للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، لا سيما في هذا اليوم الذي يصادف ذكرى سنوية حزينة أخرى للشعب الفلسطيني. إنه يصادف الذكرى السنوية السبعين للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة بشأن خطة تقسيم فلسطين من خلال اتخاذ القرار ١٨١ (د-٢) (انظر A/PV.128).

تؤيد حركة عدم الانحياز بقوة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، الذي يتيح فرصة هامة للغاية للتدبر في الظلم المستمر والحالة الخطيرة اللذين يعاني منهما سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك الضفة الغربية، ولا سيما بسبب الحصار المفروض على قطاع غزة. وبعد عقود من حرمانهم من حقوقهم غير القابلة للتصرف على يد إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال؛ وبعد ما يقرب من نصف قرن من الاحتلال الأجنبي، الذي جعل الشعب الفلسطيني عرضة لانتهاكات صارخة ومنهجية لحقوقهم الإنسانية، بالإضافة إلى تكبدتهم معاناة لا توصف؛ وبعد مرور ٧٠ عاما تقريبا على اعتماد الجمعية العامة لخطة تقسيم فلسطين، مما أدى إلى النكبة في عام ١٩٤٨ واندلاع الصراع الذي لا نزال نشهده اليوم، من الواضح أن المسألة الفلسطينية تكمن في صميم الكثير جدا من الأزمات والمعضلات الأخرى التي تواجهنا في الشرق الأوسط اليوم، وأنها أحد الأسباب الجذرية لها. ويشكل هذا اليوم للتضامن فرصة لتجديد التزامنا المشترك بالتوصل إلى حل عادل

قلق شديد. ونكرر إدانة الاتحاد الأفريقي للمستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية والقدس وأرض الجولان السوري المحتل، والاحتلال المستمر للأراضي الفلسطينية وحملة التهويد الرامية إلى تغيير جميع السمات الإسلامية والمسيحية للمدينة المقدسة وإلى خفض عدد السكان الفلسطينيين إلى أدنى حد من خلال مصادرة أراضيهم وتدمير منازلهم.

كما أكر طلب الاتحاد الأفريقي من أجل الرفع الفوري للحصار البري والبحري الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة وجميع القيود الأخرى.

وللأسف، وإذ نجتمع اليوم، فإن الطريق نحو السلام الدائم لا يزال غير واضح المعالم. وعملية السلام الآن على حافة الهاوية ويبدو أن عملية التقارب آخذة في التلاشي. ويتطلب غياب التقدم في ظل التوتر المتجدد اهتماما جماعيا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم الطرفين للتغلب على خلافاتهما والعودة إلى محادثات السلام على أساس حل الدولتين. وثمة دور محوري للأمم المتحدة والمجموعة الرباعية للسلام في الشرق الأوسط في هذا الصدد.

وبينما نحتفل باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، فإننا نناشد المجتمع الدولي وجميع أصحاب المصلحة تعزيز دعمهم ومساعدتهم للشعب الفلسطيني لضمان إعمال حقوقهم غير القابلة للتصرف وإقامة دولتهم التي تملك مقومات البقاء، بما في ذلك تحقيق السلام الدائم في المنطقة. ولا يزال الاتحاد الأفريقي ثابتا في التزامه بمواصلة دعم القضية العادلة للشعب الفلسطيني.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة شارين بيلي على نقل الرسالة الهامة للاتحاد الأفريقي، وهو شريك قيم للجنة.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد هنري سواريث مورينو، نائب الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة، الذي سيتلو رسالة من فخامة السيد نيكولاس مادورو

وتدين حركة عدم الانحياز الاحتلال العسكري المستمر للأراضي الفلسطينية من جانب إسرائيل في انتهاك للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ندين الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية التي تواصل السلطة القائمة بالاحتلال من خلالها استعمارها للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتشريد القسري للمدنيين الفلسطينيين في انتهاك صارخ للقانون الدولي ولأحكام قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

ويجب على إسرائيل أن تنهي محاولاتها وتدابيرها لاستعمار الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتشريد القسري للآلاف من المدنيين الفلسطينيين بهدف تغيير التكوين الديمغرافي لتلك الأراضي ومركزها القانوني وطابعها وطبيعتها الجغرافية بغية تيسير ضم مزيد من الأراضي الفلسطينية بحكم الأمر الواقع. إن جميع هذه التدابير غير القانونية تنتهك الحقوق الإنسانية للشعب الفلسطيني وتقوض فرص تحقيق السلام الدائم على أساس حل الدولتين، الذي تقوم السلطة القائمة بالاحتلال يوميا بتقويض مقوماته.

وفي سياق تضامنه مع القضية العادلة للشعب الفلسطيني، ينبغي للمجتمع الدولي أيضا بذل كل جهد ممكن لدعم استقلال وسيادة دولة فلسطين في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لقرارات ذات الصلة. وينبغي للمجتمع الدولي أيضا دعم انضمام فلسطين بصفتها عضوا كاملا العضوية إلى الأمم المتحدة.

في الختام، تؤكد حركة عدم الانحياز مجددا، في هذا اليوم الهام، التزامها الثابت بضمان التوصل إلى حل عادل وشامل للصراع العربي - الإسرائيلي، الذي تشكل القضية الفلسطينية أحد عناصره الأساسية؛ وباستعادة الشعب الفلسطيني فورا لحقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير؛

ونحائي لقضية فلسطين، يؤدي في النهاية إلى إحلال السلام الدائم في الشرق الأوسط برمته.

إن قضية فلسطين مدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة منذ إنشائها. وقد مرت سبعة عقود. ومع ذلك، لا يزال أبناء الشعب الفلسطيني محرومين من حقوقهم غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقهم في تقرير المصير وحقهم في الحرية. وهم لا يزالون يعملون على المساهمة الفعالة للأمم المتحدة في تحقيق تطلعاتهم إلى نيل دولة فلسطين للاستقلال والسيادة. وعلى الرغم من المشاركة بحسن نية على مدار عقود في جهود السلام والتزامهم المؤكد بحل الدولتين من أجل إحلال السلام وتقيدهم بالقانون الدولي وقبولهم بتنازلات مروعة، ساءت حالة الشعب الفلسطيني على جميع الجبهات. كما أن الحالة في الميدان آخذة في التدهور بشكل كبير بسبب استمرار إسرائيل في سياساتها وممارساتها غير القانونية، التي زادت من زعزعة الاستقرار وأدت إلى تفاقم الحالة في الميدان، الأمر الذي قوض جميع جهود السلام وعرقل العدالة طوال هذه السنوات.

وبينما يظل مجلس الأمن صامتا وعاجزا حيال هذه المسألة على الرغم من التزاماته بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ما زال المجتمع الدولي يشهد بملع الاحتلال العسكري الإسرائيلي الوحشي بجميع مظاهره، والذي يشكل انتهاكا للقانون الدولي ولقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. وفي ظل هذا الاحتلال الظالم، تواصل السلطة القائمة بالاحتلال قمع ومعاينة السكان الفلسطينيين العزل بصورة جماعية وارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بل وحتى جرائم حرب، حسبما تفيد التقارير. وفي ضوء استمرار هذا الوضع غير القانوني الجائر، تدعو حركة عدم الانحياز مرة أخرى إلى اتخاذ تدابير لمنع انتهاك الحقوق الإنسانية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك من أجل توفير الحماية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال.

مرة أخرى، جئكم إلى هنا من القدس والطيبة، من الجليل والمثلث والنقب إلى الأمم المتحدة لأسمع صوت أبناء شعبي المطالبين بالسلام العادل والحرية والمساواة الكاملة، بدلا من الاحتلال وسياسة التمييز العنصري التي تلحق بعشرين في المائة من المواطنين العرب في إسرائيل، وهم أبناء الشعب الفلسطيني في الداخل، الذين يعانون من المواطنة المنقوصة والتمييز في كل مجالات الحياة، في الأرض والمسكن والتشغيل وجهاز التعليم والمناطق الصناعية والبنى التحتية، والاعتداء على المساجد والكنائس.

في المرة السابقة، حدثكم عن خير حمدان، الشهيد الذي سقط برصاص الشرطة في قانا الجليل. وقد طلب مني والد الشهيد بأن أذكركم بأن الشرطي قاتل ابنه ما زال حرا طليقا. كما أن قاتل الشهيد يعقوب أبو القيعان في أم الحيران، الذي قتل بدم بارد، ما زال حرا طليقا. وبيوت هذه البلدة في النقب العزيز تُهدم لكي تقام بلدة على أنقاضها اسمها تماما حيران. كما أن قاتل الشهيد محمد طه في كفر قاسم ما زال حرا.

بدلا من أن يسعى الجميع إلى السلام والتسامح والمساواة وقبول الآخر، فإن حكومة إسرائيل في هذه الأيام تحديدا، وأنا أت من هناك، تعمل على سن ما يسمى بقانون القومية، الذي ينص على أن حق تقرير المصير في بلدنا هو لليهود، وبمس إمكانية اللغة العربية وبالمواطنين العرب وبقيم الديمقراطية، بلا مساواة. كما أنه، وبشكل خطير، ينص ولأول مرة في هكذا قانون، على إقامة بلدات خالصة لليهود فقط نقية من العرب - إسرائيل ٢٠١٧ -.

نحن في القائمة المشتركة، إلى جانب أحزاب اليسار واليهود التقدميين، نتصدى لهذا القانون ولسبل التشريعات العنصرية التي تتميز بها الكنيست العشرون، حيث أصبحت العنصرية تيارا مركزيا في إسرائيل.

وبضمنان قيام دولة فلسطينية مستقلة ومتواصلة جغرافيا لديها مقومات البقاء وعاصمتها القدس الشرقية؛ وبإيجاد حل عادل للحالة الصعبة للاجئين الفلسطينيين على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣). وسيضمن ذلك الحل العادل إحلال السلام الذي يسعى المجتمع الدولي والشعب الفلسطيني إلى تحقيقه والذي طال التزامهما به وسيؤذن ببدء عهد جديد من السلام والاستقرار في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سعادة السيد سواريث مورينو وأطلب منه أن ينقل إلى فخامة السيد نيكولاس مادورو موروس، رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية، خالص شكر اللجنة على بيانه الهام جدا بصفته رئيس حركة بلدان عدم الانحياز. (تكلم بالإنكليزية)

يسرني أن أعطي الكلمة الآن للسيد أحمد الطيبي، نائب رئيس الكنيست الإسرائيلي.

السيد الطيبي: نجتمع هنا في يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني الذي ما زال يخضع للاحتلال ويناضل من أجل الحرية والاعتناق من أطول الاحتلال، بل من الاحتلال الوحيد الذي ما زال قائما حتى اليوم.

في هذا المبنى، وعلى بعد أمتار من هنا، حضر بالأمس نائب الرئيس الأمريكي احتفالا يستذكر فيه التصويت على إقامة دولة إسرائيل. وقد غنت المطربة نينت هنا بالأمس أغنية "أورشليم من ذهب"، والتي تقول كلماتها: "أورشليم من الذهب ومن النحاس ومن النور". ولكن القدس اليوم هي قدس من حديد الحواجز والفولاذ، ومن الرصاص والاحتلال، وظلمة القمع بدلا من الذهب والنور، الذي يجب أن ينعم به الجميع من خلال سلام عادل ينهي احتلال الأراضي الفلسطينية لتصبح القدس المحتلة عاصمة نور وأمل لدولة فلسطين الحرة.

المسجد الأقصى يصلون في شارع صلاح الدين وباب الأسباط. نعم صلينا هناك. لقد أغلقت بوابات المسجد الأقصى إبان الحملات الإفريقية لمدة تسعين عاما. غابت حملات الإفرنج وبقي المسجد الأقصى.

شاعرنا تميم البرغوثي في وصف القدس حيث أغفلت الشاعرة الإسرائيلية نعومي شيمر:

”في القدس دَبَّ الجندُ مُتَّعِلِينَ فوقَ الغَيْمِ

في القدس صَلَّينا على الأَسْفَلِ

في القدس مَنْ في القدس إلا أَنْتُ.“

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أحمد الطيبي، نائب رئيس الكنيست الإسرائيلي، على بيانه الهام.
(تكلم بالفرنسية)

يسرني الآن أن أعطي الكلمة للسيد سليل شتي، الأمين العام لمنظمة العفو الدولية، الذي سيدلي ببيان بصفته ممثلا للمجتمع المدني بشأن قضية فلسطين.

السيد شتي (منظمة العفو الدولية) (تكلم بالإنكليزية): أعرب عن بالغ امتناني لمنحي هذه الفرصة لأتكلّم لا بالنيابة عن منظمة العفو الدولية فحسب، وهي حركة عالمية تضم ٧ ملايين شخص في جميع أنحاء العالم، بل تعبيرا متواضعا وبسيطا عن صوت الشارع، لا في العالم العربي وحده بل في العالم قاطبة. كما أود أن أقول إنني أمثل أساسا المجتمع المدني. وما من أحد في هذه القاعة يحتاج لأن نقنعه بالطابع الملح لهذه المناقشة.

إن تجاهل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ضد الشعب الفلسطيني من بين أعمق وأقبح الندوب على ضمير العالم. كما لو كنا بحاجة إلى التذكير بالحالة الفريدة والخطيرة التي يواجهها الفلسطينيون، حيث تصادفت ثلاث ذكريات سنوية هذا العام. الذكرى الأولى هي مرور ١٠٠ عام على إعلان

إننا نسمع عن اقتراحات لخطة سلام أمريكية، رشح منها بعض ما رشح إما مباشرة أو عبر وسطاء. وأود هنا أن أؤكد على أن الحل لا يمكن أن يكون إلا دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، بإنهاء الاحتلال والاستيطان. فلا يوجد أي شيء اسمه سيادة معنوية، ولا شيء اسمه دولة بلا حدود، ولا توجد فلسطين بدون القدس عاصمة بمساجدها وكنائسها، بأقصاها وقيامتها. وقد يبدو أن تنبأهوا بنجح في عرقلة حل الدولتين. وعليه، قد يصبح ضروريا مناقشة حل الدولة الواحدة مع ضمان حقوق متساوية للجميع يهودا وعربا وعدم القبول بالأمر الواقع، كون الاحتلال اليوم أصبح غير مكلف للقوة المحتلة. إما دولتين أو دولة واحدة، فلا يوجد خيار ثالث سوى الأبارتايد الذي يرفضه المجتمع الدولي.

لقد عانى الشعب الفلسطيني الأمرين منذ النكبة، وعانى من الظلم لأن قرارات منظماتكم هاته المتعلقة بالشعب الفلسطيني لم تطبق. لقد آن الأوان للانتقال لمرحلة التطبيق وإلزام إسرائيل بأن تلتزم بالقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية. وأن الأوان أيضا لأن يكون للأمم المتحدة دورا أكثر فاعلية وتأثيرا يعطي للشعب الفلسطيني حقه في الحرية وتقرير المصير أسوة بسائر شعوب العالم، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة في الضفة الغربية وغزة هاشم الحبيبة، وعاصمتها القدس. ويجب على المجتمع الدولي والمنظمة الدولية كبح جماح حكومة إسرائيل في سن تشريعات عنصرية وغير ديمقراطية، والاعتراف بالمواطنين العرب كأقلية قومية، ولكي تقوم دولة فلسطين ولينعم الجميع فلسطينيون وإسرائيليون، ولتنعم المنطقة بالسلام والتقدم، بعيدا عن الحروب وويلاتها.

لقد سمعنا، كما قلت، أغنية ”أورشليم من ذهب“، التي ادعت أيضا بأن ساحة المدينة فارغة، الساحة الواقعة أمام باب العامود، بينما كان الفلسطينيون آنذاك يملؤون هذه الساحة وهذه الساحات. كما كانوا مؤخرا عندما أغلقت بوابات

فسته وتسعون في المائة من المياه ملوثة وغير صالحة للاستهلاك. ويعتمد ثمانون في المائة من السكان على المساعدات الغذائية الإنسانية. لقد أدت الحالة إلى تفاوتات هائلة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ببساطة، لا يمكن قبول ذلك.

بالطبع، من الضروري الإقرار بأن الفلسطينيين ليسوا وحدهم الذين يعانون. فمنذ عام ١٩٨٧، قتل الفلسطينيون أكثر من ١٤٠٠ إسرائيلي، المئات منهم مدنيون قُتلوا على اجدي الجماعات المسلحة.

ولكن إدانة ٥٠ عاما من الاستيطان و ٥٠ عاما من جرائم الحرب فقط ليست كافية. يجب علينا أن نتصدى للمعايير المزدوجة من بعض الدول الغربية، أو ما يسمى بالمجتمع الدولي، لا سيما الولايات المتحدة، بغضها الطرف عن جرائم الحرب الإسرائيلية. لقد قامت الولايات المتحدة مرارا وتكرارا وبكل سخرية بإساءة استعمال حق النقض، بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم الولايات المتحدة والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بنقل الأسلحة والذخائر إلى إسرائيل التي المرجح جدا إلى حد كبير أنها تستخدمها في ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

مع ذلك، ليس اليأس خيارا. إنّ منظمة العفو الدولية اعتقادا منها بأنه عندما يرصّ الناس صفوفهم، يصبح التغيير ممكنا. ونحن نعتقد أن هناك طريقا يفضي إلى الأمام. ونستطيع إنهاء الانتهاكات الجماعية ضد الفلسطينيين، مع ضمان حقوق الفلسطينيين والإسرائيليين للعيش في كرامة. أود أن أقترح ثلاثة سبل تفضي قدما.

أولا، قامت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بخطوة هامة باتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦). إنّ لغة القرار القوية التي تؤكد من جديد عدم مشروعية المستوطنات الإسرائيلية أمر جدير بالترحيب. بيد أن اللغة القوية لم تُترجم إلى عمل. ومنذ

وعد بلفور، الذي أصبح رمزا للفشل الدولي في ضمان حقوق الإنسان للفلسطينيين، بمن فيهم الملايين من اللاجئين.

والثانية، مرور ٥٠ عاما على احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية ومرتفعات الجولان، بدون نهاية في الأفق. ويواجه الملايين من الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عواقب وحشية كل يوم، بما في ذلك تدمير منازلهم وممتلكاتهم على نطاق واسع، فقد تم تدمير ٥٠.٠٠٠ من المنازل والممتلكات منذ عام ١٩٦٧، ونُهب أراضيهم ومواردهم الطبيعية لمنفعة ٦٠٠.٠٠٠ مستوطن إسرائيلي. إنّ سياسة إسرائيل في بناء المستوطنات وتوسيعها في الأراضي الفلسطينية المسروقة تمييزية وغير عادلة. فهي المحرك الرئيسي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الناجمة عن الاحتلال. وبينما نقف هنا اليوم، تتعرض عشرات القرى الفلسطينية في الضفة الغربية لخطر التدمير لإفساح المجال أمام التوسع الاستيطاني.

ومن ثم توجد الانتهاكات اليومية التي يعاني منها الفلسطينيون، فهناك المئات من نقاط التفتيش والإغلاقات التي تقيد حركة ما يقرب من ٥ ملايين شخص. واحتجاز عشرات الآلاف من النساء والرجال والأطفال طيلة أشهر، بل سنوات أحيانا، من دون توجيه تهم إليهم أو محاكمتهم؛ والضرب؛ والتعذيب؛ وقتل ٢٠٠، ١٠ شخص منذ عام ١٩٨٧، وفي كثير من الأحيان بصورة غير شرعية؛ وبدون مساءلة فعلا.

تصادف أيضا الذكرى السنوية الثالثة لمرور ١٠ سنوات منذ أن بدأ فرض الحصار غير القانوني على قطاع غزة، إنه عقْد من العقاب الجماعي والإغلاق التام لقطاع غزة من الجو والبحر والأرض، الأمر الذي دمر الاقتصاد وعزل الفلسطينيين عن بعضهم البعض وعن العالم. وخلال تلك الفترة، قتلت ثلاث حروب منفصلة الآلاف من المدنيين، بمن فيهم الأطفال، ودمّرت البنية التحتية المدنية الأساسية. إن الكارثة الإنسانية التي هي من صنع الإنسان في غزة جعلت الحياة لا تطاق.

القاعة اليوم بعض ضحايا تلك الحملات. والرقابة وتهديد حياتهم وسبل معيشتهم. ويواجه المدافعون الفلسطينيون الاتهامات والهجمات القضائية والاحتجاز؛ أما الذين في إسرائيل فيوصفون بأنهم عملاء أجنب وخنون؛ والمدافعون عن حقوق الإنسان من الخارج يرمون من الدخول إلى البلد. إنّ تضامنا مع الشعب الفلسطيني يعني أيضا التضامن مع المدافعين عن حقوق الإنسان. ونستطيع تكريس محنتهم بالصمت وعدم التحرك أو بوسعنا دعمهم والدعوة إلى العدالة.

تطلق منظمة العفو الدولية اليوم حملتها العالمية الخامسة عشرة لتحرير الرسائل، أكتبوا رسائل من أجل إقرار الحقوق سيقوم الناس في جميع أنحاء العالم بكتابة ملايين الرسائل من أجل الذين تُنتهك حقوقهم. ومن بين الأشخاص الشجعان الذين برزوا في تلك الحملة الفلسطينيان عيسى عمرو وفريد الأطرش، وكلاهما يواجه اتهامات لا أساس لها من الصحة أمام محكمة عسكرية إسرائيلية لتنظيم احتجاج ضد المستوطنات. ونحن، في منظمة العفو الدولية وملايين من الأعضاء فيها، نتضامن مع عيسى وفريد، ونطالب إسرائيل بإسقاط التهم الموجهة إليهم والحد من تكميم أفواه الأشخاص الذين يدافعون عن حقوقهم.

ختاما، ما فتئنا نتكلم عن انتهاكات جماعية لحقوق الفلسطينيين على طوال فترة ٥٠ عاما. وفي عالم يجري فيه تصوير فئات كاملة من الأشخاص بأنهم شياطين على أساس هويتهم بحيث أصبح ذلك الاتجاه السائد كل يوم، فقد حان الوقت لحلول جديدة. إنّنا لسنا عاجزين عن مواجهة هذه المظالم. فلنقف معا لإحداث تغيير حقيقي في حياة الملايين من الفلسطينيين الذين يعانون من عقود من الظلم والإهانة والتمييز.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد شيتي على بيانه المهم.

أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم التي تولت الدفاع عن القضية الفلسطينية

اتخاذ القرار، زادت وتيرة المشروع الاستيطاني. لقد سنّت إسرائيل قوانين تؤيد الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية الخاصة بأثر رجعي، وسمحت ببناء آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة في المستقبل. لذا، لا مندوحة من تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (١٦) ٢) لإنهاء الانتهاكات الجماعية. ومن ثمّ، تحت مظلة العفو الدولية الدول على كفالة تنفيذه وتقديم تقارير مرحلية لتحقيق تلك الغاية. ومن الأهمية بمكان أن تُميّز الدول بين أراضي دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧. ونحضر الدول على القيام بعمل ما لكفالة عدم اعترافها بالمستوطنات أو مساعدتها وتوسيعها.

وهذا يقودني إلى النقطة الثانية. هناك سلع تقدر بمئات الملايين من الدولارات تنتج في المستوطنات وتصدر كل سنة. لقد حان الوقت للدول لتأييد الإدانة باتخاذ إجراءات حقيقية. فطوال فترة الخمسين عاما الماضية، ظلت إسرائيل تحرم الفلسطينيين من استخدام مواردهم الطبيعية، أي الأراضي الخصبة والمياه والمحاجر والمعادن. وفي الوقت نفسه، استولت على تلك الموارد بصورة غير قانونية، وحولتها لمنفعة الصناعات في المستوطنات ولإنتاج السلع التي تصدر في معظم الأحيان.

إنّ منظمة العفو الدولية تدعو الدول إلى حظر دخول سلع المستوطنات إلى أسواقها. كما ينبغي للدول أن تمنع الشركات المتواجدة في أراضيها من العمل في المستوطنات أو الاتجار بمنتجات المستوطنات. وتستند دعوتنا إلى الالتزامات الحالية للدول بعدم الاعتراف أو مساعدة الوضع غير القانوني الناشئ عن المستوطنات الإسرائيلية. ولدى الدول كامل السلطة للقيام بذلك.

ثالثا، إنّ العديد من الفلسطينيين والإسرائيليين المدافعين عن حقوق الإنسان يناصرون الذين يتعرضون للقمع. ويدعون للعدالة وإنهاء الاحتلال، لكنهم يعانون من عواقب سامة: حملات التشهير ضدهم، وضد أسرهم ويوجد معنا في هذه

ذكرتها للتو، ولجميع المشاركين، على جهودهم الدؤوبة منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية قبل ٥٠ عاماً والرامية إلى تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين، وعلى الدعم الذي يقدمونه دائماً للأنشطة المنوطة بهذه اللجنة.

وأود أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة لأنوه بحضور عدد من الصحفيين الفلسطينيين معنا اليوم الذين أتموا تدريبهم للتو من خلال المساعي الحميدة لإدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة، مما يعني أنه تم حتى الآن تدريب ٢٠٠ صحفي فلسطيني في إطار برنامج بناء القدرات لدولة فلسطين.

وأود أن أشكر كل من ساعد على عقد هذا الاجتماع، وخاصة موظفي شعبة حقوق الفلسطينيين، وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وإدارة شؤون الإعلام، ومكتب خدمات الدعم المركزية، والمترجمين الشفويين، وكل من عملوا وراء الكواليس.

وفي تمام الساعة الثالثة عصر اليوم، تبدأ الجمعية العامة مناقشتها بشأن قضية فلسطين، التي سأعرض خلالها مشاريع القرارات A/72/L.13/Add.1، A/72/L.13، A/72/L.14/Add.1، A/72/L.14، A/72/L.15، A/72/L.16، و A/72/L.15/Add.1، A/72/L.16/Add.1 في إطار هذا البند من جدول الأعمال، وسيقوم نائب رئيس اللجنة، السفير غيرتز، ممثل ناميبيا، بعرض تقرير اللجنة (A/72/35). ونهيب بالوفود حضور اعتماد مشاريع القرارات هذه وتأييدها.

وأود أيضاً أن أدعو الممثلين هذا المساء إلى افتتاح معرض الصور بعنوان "الشعب الفلسطيني: جذور أبدية، وآفاق لا حصر لها"، ويعرض الإسهام الإيجابي للفلسطينيين في ميادين السياسة والثقافة والفنون. ومعنا اليوم السيدة ماري نزال - البطانية، والسيدة ناتالي هاندال، والسيد محمد سبانخ، وسيشاركون في المعرض، وقد أتوا إلى هنا قادمين من فلسطين. يتم افتتاح المعرض الساعة ١٨:٣٠ في الردهة العامة لمبنى الجمعية العامة، ويعقبه حفل استقبال. وأتطلع إلى رؤية الجميع هذا المساء.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٢.

في عملها لمناصرة الشعب الفلسطيني ومن أجل تضامنها مع الشعب الفلسطيني.

يشرفني أن أعلن أن اللجنة قد تلقت رسائل دعم وتضامن من عدد كبير من رؤساء الدول والحكومات، ووزراء الخارجية والمنظمات. وأود أن أتلو قائمة المسؤولين الذي بعثوا هذه الرسائل حسب ترتيب استلامها.

تلقينا رسائل من رؤساء الدول التالية: بروني دار السلام، والإمارات العربية المتحدة، والمغرب، والأردن، والبحرين، وسري لانكا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وتونس، وناميبيا، وإيران، وإندونيسيا، وتركيا، وفيت نام، والسنگال، ومالي، والعراق، والاتحاد الروسي، والصين، وأفغانستان، والجزائر، والبرازيل.

وتلقينا رسائل من رؤساء الحكومات التاليين: رئيس وزراء باكستان، ورئيس وزراء الهند، ورئيس وزراء بنغلاديش، ورئيس وزراء تايلند.

وتلقت اللجنة أيضاً رسائل من وزراء الخارجية التاليين: وزير خارجية الجمهورية العربية السورية، ووزير خارجية كوبا، ووزير خارجية الأرجنتين، ووزير خارجية اليابان.

وتلقينا رسائل من الحكومات التالية: حكومة إكوادور، وحكومة زمبابوي، وحكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية، وحكومة مالطة، وحكومة جنوب أفريقيا.

وأخيراً، تلقت اللجنة أيضاً رسائل من المنظمات التالية: حركة بلدان عدم الانحياز، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي.

وستُنشر جميع رسائل التضامن التي تلقيناها على الموقع الشبكي المتعلق بقضية فلسطين الذي تتولى إدارته شعبة حقوق الفلسطينيين (unispal.un.org).

وباسم اللجنة، أود أن أعرب عن خالص تقديرنا لرؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية والحكومات والمنظمات التي